

# توجيه إعراب "حتى" الغائية، ودلالاتها المعنوية

د. لطفي الفيتوري الصادق العالم\*

قسم اللغة العربية، كلية الآداب واللغات، جامعة طرابلس، ليبيا

L.alalem@uot.edu.ly

تاریخ الارسال 2/8/2025 م      تاریخ القبول 1/9/2025 م

## The Grammatical Function of the Purposeful Particle ‘Hatta’ and its Semantic Implications

Lotfi Alfitouri Alsadiq Alalem\*

Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Languages, University of Tripoli, Libya

### Abstract

I present to the reader a study entitled: “Guiding the Grammatical Analysis of the Purposeful Particle ‘hatta’ and its Semantic Implications.” This study examines one of the four-letter particles, namely the preposition “hatta,” attempting to dispel any ambiguity surrounding it by explaining its various uses, its most precise meanings, and the accompanying grammatical differences. These differences pertain to its functions: is it a preposition by its very nature, or as a final particle, or by its inclusion with another particle? Furthermore, it addresses what it governs: is it a single word, or a nominal or verbal phrase? The study also explores the implications of its various uses, such as: indicating a limit, meaning “to” or “until,” indicating cause, meaning “so that,” or indicating exception, meaning “except that.” This includes a discussion of the conditions and the differences between these conditions and “to.” In this scholarly study, I have followed the methodology... The descriptive-analytical approach, and the research material I gathered, led me to divide it—after the summary—into:

An introduction, three main sections followed by subsections, then a conclusion summarizing the most important findings, and an index of sources and references. I ask God for success and guidance.

**Key words:** guidance, grammatical analysis, until, teleology, connotations, semantics.

المؤذن ص:

نحمد الله رب العالمين، ونسأله أن نكون من الشاكرين، على نعمه التي لا تحصى، ومن بينها نعمة الاستغلال بالعلم، ونشره بين الناس، فخير الناس هو الأنفع للناس، في دينهم، وفي دنياهم، ونصلِّي ونسلم على النبي ﷺ الذي اصطفاه الله برسالته، وبكلامه، وعلمه ما لم يكن يعلم، فكان سبباً في نشر الهدایة بينهم بعد الضلال، والمحبة بعد العداوة، والوفاق بعد الشقاق، والنجاة بعد احتمال الهلاك، فأنقذهم بعد أن كانوا: **(على شفاعة حُفْرَةٍ من النار) [آل عمران: 103]**، وبفضله -بعد الله- جل جلاله. أصبحت الأمة في خير عميم، وإيماناً، وهدایة، وخلفاء، وعلماء، وعملاء، والصلوة والسلام على أصحابه الخيرين المباركين، ومن تبعهم بإحسان إلى أن يقوم الناس لرب العالمين.

و بعد :

فأقدم بين يدي القارئ بحثاً عنوانه: «توجيه إعراب "حتى" الغائية، ودلالةاتها المعنوية» وذلك لأننا نتناول بالدراسة أحد حروف المعاني الرباعية، وهو "حتى" الحرفية الخاضفة، محاولاً إزالة ما اكتنفها من غموض، ببيان أوجه استعمالها، وأدق معانيها، وما يصاحبها من ذكر للخلافات النحوية، سواء أفي وظائفها: أخافضة بلفظها: أصالة، أم نية، أم تضميناً للأداة غيرها؟ وما يتصل بمخصوصها: أفرد هو، أم جملة: اسمية، أم فعلية؟ وكذلك ما يتربّط على مجلل استعمالاتها من دلالات تؤديها، كـ: الدلالة على الغائية، بأن تكون: بمعنى: "إلى"، أم بمعنى: "إلى أن"، أم التعليل، بمعنى: "كَيْ"، أم: الاستثناء بمعنى: "إلا أن"، وما يتبع ذلك من: ذكر لـ: الشروط، والفرق بينها وبين: "إلى".

وفي هذا الدراسة العلمية قد اتبعت المنهج الوصفي التحليلي، ودعتني مادة البحث التي جمعتها إلى تقسيمها -بعد الملخص- إلى:  
تمهيد، وثلاثة مباحث، أتبعت بمطالب، ثم خاتمة بأهم النتائج، وفهرس بالمصادر  
والمراجع، وأسائل الله التوفيق، والسداد.

**الكلمات الافتتاحية:** توجيه، إعراب، حثّ، الغائية، دلالات، معنوية.

## التمهيد:

"حتى" الحرفية هي إحدى حروف المعاني الرباعية. وفيها ثلاثة لغات: ١- أشهرها: "حَتَّى"، بالباء، وأدنىها شهرة: "عَتَّى"، بقلب حائطها عيناً، وهي لغة

هذيل،<sup>2</sup> ونسبت إلى ابن مسعود رضي الله عنه:<sup>3</sup> (فَتَرَبَصُوا بِهِ عَنْ حِينٍ) [المؤمنون: 25].<sup>4</sup>

وـ"حتى" بالإملاء: لغة يمنية، وقل من النحاة من ذكر هذه اللغة.<sup>5</sup> وقد اختلفت مذاهب النحاة فيها، وتشعبت آراؤهم وأقوالهم حولها فاًقاً غيرها من الأدوات؛ لتعدد وظائفها، فهي تعمل في كل من: الأسماء، والأفعال؛ حيث تخفض، وتترفع، وتتصبّ؛ هذا التعدد في الوظائف الإعرابية ربما شكل لها صعوبة، واستحدث منها شكوى لدى العموم، وعند المتخصصين، حيث قال قائلهم:<sup>6</sup> «ـحتىـ حثـثـتـ قـلـوبـ الـخـوـبـيـنـ»، ولا يزال الفراء يجد في نفسه صعوبة من "حتى" إلى أن قبض، وهو الفهم الذي رشح من حكاية قوله:<sup>7</sup> «أـمـوـثـ وـفـيـ نـفـسـيـ شـيـءـ مـنـ حـتـىـ»؛ ولعل مرد السبب في ذلك أن العرب لديهم قواعد مطردة تعتمد على السليقة، فلا تنقض في الغالب، تضبط وظائف العوامل، فالذي يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، والذي يعمل في الأفعال لا يعمل في الأسماء، فالنواصِبُ والجوازات مختصتان بالأفعال، ولا تكاد توجد في الأسماء، والحرُوف المختصة بخفض الأسماء.

والحرُوف النواصِخُ للأسماء منها: "إن" وأخواتها، حيث لا يوجد لها عملٌ في غيرها، فكان "حتى" جاءت على خلاف غيرها من الأدوات العاملة، فعملت كلاً من: الرفع، والنصب، والخفض في الأفعال، والأسماء، وهذا إزاء قواعد أهل العربية بعدها مشكلاً.<sup>8</sup>

قيل تعقيباً على قول الفراء:<sup>9</sup> «ومعه حقٌّ، أو ومعه بعض الحق...فما لكم لا تقولون: رحم الله الفراء؛ إذ مات وفي نفسه شيءٌ من حتى؟! ويدرك لهم سهولة المسألة، بإزالة الإشكال الإعرابي في حالة: الرفع، والنصب وإعرابها بعامل معين مختص بخفض الأسماء، وتقدير عاملين غيرها: أحدهما للنصب، والآخر للرفع.<sup>10</sup> ولو تمعنا في وجوه استعمالها، لوجدناها واضحة لا تمثل صعوبة كبيرة؛ إن اعتمدنا على الدليل الحسي والقرينة؛ فإنها تحددان الإعراب، وتفيدين المعرف، ومن ثم نستطيع التقرير بينها؛ فإن كانت "حتى" حرفاً ابتداء، فإنها تدل على ابتداء جملة جديدة، وعادة ما يليها أدوات دالة على الابتداء، مثل: "إن، كأن، إذا". وإن كانت حرفاً عطف، فيكون ما بعدها جزءاً مما قبلها، وهي قليلة الاستعمال، وإن كانت مكونة من: "إلى أن"، فينصب المضارع بـ"أن" المضمرة، وتخفض المصدر المسبوك من "أن" المصدرية، والمشكل؛ إن وليها الماضي، وهو ما أحدث خلافاً بين

النهاة في إعرابها، بين قائل بأنها: حرف ابتداء، وسائل بأنها: حرف خفض وغاية، بمعنى: "إلى أن"، ولعل الصحيح أنه لا يوجد إشكال، وخاصة عند المحققين، إن ارتفع ما بعدها، فهي غير عاملة، وإن خفض ما بعدها، فهي حرف خفض، وإن نصب ما بعدها، فبـ "أن" مضمرة وجوباً بعدها، كما أن المعنى هو الفيصل في تحديد الإعراب؛ لاعتماد الإعراب على المعنى.<sup>11</sup>

**المبحث الأول- معناها، وأوجه إعمالها، ومذاهب النهاة في إعمالها:**  
ويشتمل على مطليبين:  
**المطلب الأول- معناها، وأوجه إعمالها، ونوع معمولها، عموماً، والفارق بينها وبين "إلى":**

**أولاً- معنى "حتى"، وأوجه استعمالها عموماً:**

أ-معنى "حتى": من الحث، بمعنى: الفراغ من الشيء، مثل: "شئٌ"، وزنها: "فعلنٌ"؛ ويضعف بعضهم القول على الاسمية؛ لعدم جواز الإملالة فيها، ويقوى القول بالحرافية.<sup>12</sup>، كما تجيء "حتى" لوقتٍ مُتَّسِّرٍ عند النحويين، كما تجيء بمعنى: "إلى"، مع إجماعهم على عدم استقامة الإملالة فيها، ولا في "على".<sup>13</sup>

ب- **أوجه إعمالها عموماً:** قد استعملها العرب استعمالات متعددة أوقعت النهاة في عباء البحث عن توجيهه إعرابي لها، فاستعملت: حرفًا خافضاً بمنزلة: "إلى" تفيد الائتماء والغاية، وحرفًا عاطفاً بمنزلة: "الواو"، وحرف ابتداء، ويكون الكلم بعدها مستأنفًا<sup>14</sup>، وقد بلغ استعمال "حتى" خمسة أوجه، الثلاثة الأول للبصريين،<sup>15</sup> والرابع للكوفيين،<sup>16</sup> والخامس لغيرهما.<sup>17</sup>

**الوجه الأول - إعمالها حرف حفض بمنزلة: "إلى":** في المعنى، والعمل؛ مع مخالفتها في بعض أمور،<sup>18</sup> والوجه الثاني - إعمالها حرف عطف: بمنزلة الواو،<sup>19</sup>

**والوجه الثالث - إعمالها حرف ابتداء: تلتها الجمل.**<sup>20</sup>

**والوجه الرابع- إعمالها حرف ناصباً: ينصب المضارع،<sup>21</sup> والوجه الخامس - إعمالها حرفًا بمعنى: "الفاء".<sup>22</sup>**

ثانياً - **إعمالها حرفًا خافضاً:** وهو ما تقتصر الدراسة عليه، مع تفصيل ما يتعلق بها؛ دون التطرق تفصيلاً إلى بقية الاستعمالات الأربع الأخرى التي سبق ذكرها؛ إلا من باب: الإشارة، أو التوضيح، وقد استعمل العرب "حتى" حرف خفض أصلياً مع الاسم الظاهر، بمنزلة: "إلى" وظيفة، ودلالة، وتسمى: "حتى الغائية"، كما استعملت أيضاً مع الجملة الفعلية: المضارعية، والماضوية المنصوب فعلاً هما

بـ"أن" المضمرة وجوباً، كما سيأتي في موضعه. وما يدل على استعمالها حرف خفضدخولها على "ما" الاستفهامية، ويتربّ على دخولها حذف ألفها، شأنها في ذلك شأن غيرها من حروف الجر، كـ: "على، عن"، قوله: "علام تتحدث"، و"عَمَ تَتَحَدَّث؟"؟ وفي الصحاح:<sup>23</sup> «وَقُولُهُمْ حَتَّامٌ، أَصْلُهُمْ حَتَّىٰ مَا؟ فَخَذَلَتْ أَلْفَهُمْ لِلإِسْتِفَهَامِ؛ وَكَذَلِكَ كُلُّ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِ يُضَافُ فِي الإِسْتِفَهَامِ إِلَى "ما"»، فإن ألف "ما" تُحذَفُ فيه، كقوله تعالى: (فَإِمَّا يُشَرِّكُونَ؟ ... عَمَ يَسْأَلُونَ)<sup>24</sup>؟ ويتربّ على استعمالها حرقاً خافضاً أن تؤدي معانٍ دلاليةً، غالب أحوالها: "انتهاء الغاية"، وأدنىها رتبة: "التعليق"، وأقلها شهرة أن تأتي بمعنى: "إلا أن" دالة على الاستثناء.<sup>25</sup>

ثالثاً- الفرق بين: "حتى"، وبين "إلى" الخاضتين: قد تتوافق "حتى" مع "إلى"، ومن أمثلة توافقهما قوله تعالى: (فَأَمْتَوْا فَمَتَّعَاهُمْ إِلَى حِينٍ) [الصافات: 148]، في قراءة من قرأ: (فَمَتَّعَاهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ)<sup>26</sup>، ومع ذلك توجد فروق بينهما، منها أن:

- 1- "إلى" و"حتى" كلاماً لانتهاء الغاية؛ إلا أن "إلى" أصل، و"حتى" فرع.
- 2- هي تخفض الاسم الظاهر، ولا تخفض المضمر، إلا شذوذ، و"إلى" تخفضهما معاً.

أما ما أجزاء الكوفيون، وحكي عن المبرد في خفضها الضمير، وغير مسلم - عند بعضهم- بحجة: الافتقار إلى السمع، وأن القليل المسموع يعد ضرورة عند البصريين.<sup>27</sup>

3- هي يمكن أن يليها المضارع، فينتصب بعدها بـ"أن" المضمرة وجوباً. وأما "إلى" فلا ينتصب الفعل بعدها بإضمار "أن"، تقول: "اذكر حتى يطلع الفجر"، ولا يصح ذلك مع "إلى".

4- هي إن انتصب الفعل بعدها؛ فإنها تغادر انتهاء الغاية إلى "التعليق"، بمعنى: "كـي"؛ و"إلى" لا تخرج.<sup>28</sup>

5- معمولها يلزم كونه آخر جزء، أو متصلة بآخر جزء، و"إلى": لا يلزم، تقول: "أكثـر السـمـكة إـلـى وـسـطـهـا"؛ ولا يجوز أن يقال: "أكـثـر السـمـكة حـتـى وـسـطـهـا".

6- يدخل ما بعدها فيما قبلها، ولا يدخل ما بعد "إلى" فيما قبلها: عند أكثر المحققين؛ قوله: "سـرـت إـلـى زـيـدـا"؛ ولا تقول: "سـرـت حـتـى زـيـدـا".

7- الخفض بها لا يكون إلا لأمر: مثل التعظيم، أو التحبير، أو الضعف، و"إلى" لا يلزم ذلك معها.<sup>29</sup>

8 لا تقع خبراً لمبتدأ مذوف، و"إلى" قد تقع.<sup>30</sup>

9 - تتميز "حتى" الغائية بجواز حذفها وتوضع "إلى" موضعها دون اختلال في المعنى، نحو قوله: "صُمِّتْ حَتَّى عُرُوبِ الشَّمْسِ"، وعند التقدير تقدر "إلى" وبصحبتها "أن" التفسيرية، فيقال: "إلى أن"؛ لكن لا يصح إظهار "أن" بعد "حتى" مطلقاً، باعتبارها مضمرة وجوباً.<sup>31</sup>

**المطلب الثاني: مذاهب النحاة في تحديد ها كخاض وهي نوع مخصوصها:**

المذاهب النحوية في تحديد العامل في مخصوصها: اتفق النحاة على خفض ما وليها من أسماء مفردة؛ أو مصادر منسوبة بـ"أن" المصدرية المضمرة مع الفعل المضارع الدال على الغاية؛ لكنهم اختلفوا في تحديد العامل في مخصوصها بعدها، فهو لفظها أصلية، أو لفظها نيابة عن: "إلى"، أو هو: "إلى" الذي يتضمنه لفظها، دونها؟ فجاءت على مذاهب؟

أ - **مذهب سيبويه**:<sup>32</sup> وجمهور البصريين:<sup>33</sup> هي الخاضة بنفسها، سواء أخفضت الاسم المفرد الصريح، أم المسؤول من "أن" المضمرة وجوباً والفعل، شرط أن يكون الفعل غاية، أو علة في تمام الجملة التي قيلها.

ب - **مذهب الفراء**:<sup>34</sup> هي الناسبة، إن وليها فعل مضارع، وخاضة، إن وليها اسم ظاهر، فإن خفضت، تكون نائبة عن: "إلى".

ج - **مذهب الكسائي**:<sup>35</sup> "إلى" هي الخاضة لما بعدها، وليس "حتى" ظاهرة معها، أو مضمرة؛ فلا عمل لـ"حتى" عنده، وحجته: أن شرط العامل في العمل الاختصاص بالعمل في أحد المعمولين: (الأسماء، أو الأفعال)، وهي غير مختصة بأحدهما.

د - **مذهب الكوفيين**:<sup>36</sup> هي حرف ناصب للفعل المضارع، فإذا نصب الفعل بعدها، فالناسب بها هي، دون إضمار: "أن" المصدرية، كما جوزوا إظهار "أن" بعدها توكيداً، مثل إجازتهم ذلك بعد لام الجحود؛<sup>37</sup> فإذا قلت: "ذَاكَرْتُ حَتَّى الْفَجْرِ"؛ كان الخاضن للظاهر: "الفجر"؛ "حتى" نفسها عند الجمهور،<sup>38</sup> والخاضن له "حتى" نيابة عن "إلى" عند الفراء، والخاضن له "إلى"، وليس "حتى" المذكورة عند الكسائي، وهذا ما يفسر اجتماعهما معًا متعاقبين في قولهم: "جَاءَ الْخَيْرُ حَتَّى إِلَيْنَا"؛ فاجتمع حرفان عاملان، على تقدير: إعمال أحدهما وإلغاء الآخر؛ وإلا فلا يجوز دخول حرف على حرف؛ إن كانا مختلفين من حيث المادة.

1- **أنواع معمولها**: يأتي مخصوصها على أنواع ثلاثة: نوع يكون: أسماء ظاهراً، ونوع

يكون: مصدراً مؤولاً من المضارع المنصوب بـ"أن" المضمرة وجوباً، ونوع: مصدر مؤول من الماضي المنصوب بأن المضمرة وجوباً.

2- معقولها: اسم، مفرد، ظاهر، صريح: ويعني بالمعنى: ما لم يكن جملة، وبالظاهر: ما لم يكن ضميراً، وبالصريح: ما لم يكن مصدراً مؤولاً، وتؤدي مع مخوضها معنى الدلالة على الغاية، نحو قوله تعالى: (وَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينَ) [الصفات: 178]، وقوله تعالى: (سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ) [القدر: 5].

3- معقولها: مصدر مؤول: من المضارع، وـ"أن" المضمرة وجوباً: هنا هي حرف خفض عند البصريين<sup>39</sup> ويكون ما بعدها غاية لما قبلها، بمعنى: "إلى أن"، أو بمعنى: "كَيْ" <sup>40</sup> شرط أن يكون المضارع مستقبلاً، نحو قوله تعالى: (فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلُغُهُ) [التوبة: 6]، وقوله تعالى: (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةً) [الأفال: 39]، ونحو قولك: "لأسيرنَّ حَتَّىٰ تَطْلُعَ الشَّمْسُ"، "وَكَلَمَتُهُ حَتَّىٰ يَأْمُرَ بِشَيْءٍ". أي: إلى أن تطلع الشمس، لكي يأمر بشيء. فيجب خفض المصدر المنسكب من الفعل وـ"أن" المضمرة وجوباً بـ"حتىٰ" الخافضة، ولا يجوز الرفع على الابتدائية، وقوله تعالى: (وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجِرْ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوْعًا) [الإسراء: 90]، بنصب (تفجر)، وجملة (تفجر): في تأويل مصدر من: "أن" ، والفعل مخوضة بـ"حتىٰ" ، والتقدير: حتى تفجير الينبوع.<sup>41</sup>

4- معقولها: مصدر مؤول: من الماضي، وـ"أن" المضمرة وجوباً: وهو ما ذهب إليه ابن مالك في نحو قوله تعالى: (حَتَّىٰ عَفَوًا) [الأعراف: 95]<sup>42</sup> قال:<sup>43</sup> «والجارة مجرورها إما: اسم صريح... وإما مصدر مؤول من "أن" لازمة الإضمار، و فعل ماض». ومن المفسرين من جرى على رأي ابن مالك وغيره، في إعراب "حتىٰ" خافضة مصدراً مؤولاً من الماضي بتقدير: "أن" المصدرية المضمرة بعدها في هذه الآية، قال:<sup>44</sup> «(حتىٰ) حرف غاية وخفض، و(عفوا): فعل ماض وفاعله، والمصدر المؤول المجرور بـ"أن" متعلقان بـ (بدلنا)»؛ إلا أن أبا حيان جعلها ابتدائية، وضفت قول ابن مالك في عده "حتىٰ" في مثل هذا الشاهد من قبيل الخافضة، ووصفه بالوهم، وعلل ذلك: بأنها ابتدائية، دون إضمار "أن" بعدها<sup>45</sup>، كما أنها في الأغلب لا تدخل على الفعل الماضي، على الأصح؛ وإن جوزه بعضهم.<sup>46</sup>

### المبحث الثاني- مذاهب النحاة في معقولها، وشوواهد ذلك:

إن لخفيضتها شروطاً،<sup>47</sup> سواء أكان أسماء صريحاً، نحو قوله تعالى: (فَتَوَلَّ عَنْهُمْ

**حتى حين** [الصفات: 174]، أم مصدراً مؤولاً، نحو قوله - تعالى - : **(فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ)** [الحجرات: 9]، وسواء أكان: اسمًا جامداً، نحو قولك: **أَكْنُتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا**، أم اسمًا مشتقاً، نحو قوله تعالى: **(سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)** [القدر: 5]. وفيه مطلبان:

المطلب الأول - معمولها: اسم: ظاهر صريح، ومصدر مؤول:

1- معمولها: اسم، ظاهر، صريح: وخفضها الظاهر مشترط عند سبيوبيه، وجمهور البصريين<sup>48</sup>، فلا يجوز أن يكون مخوضها ضميرًا للغائب، أو المخاطب، أو المتكلم، فلا تقول: **حَتَّاهُ**، أو **حَتَّاكَ**، أو **حَتَّانَا**، كما تقول: **إِلَيْهِ**، **إِلَيْكَ**، **إِلَيْنَا**، وهو جائز عند الكوفيين، ومحكي عن المبرد<sup>49</sup> ودليلهما: بعض أشعار العرب النادرة، قياساً على قول الشاعر<sup>50</sup>:

**فَلَا، وَاللَّهِ، لَا يُلْفِي أَنَاسٌ فَتَّى حَتَّاكَ، يَا ابْنَ أَبِي زِيَادٍ.**

فأدخلنا "حتى" في هذا الشاهد على الضمير، وهي من الأحرف المختصة بالظاهر عند البصريين، وعمل الرضي<sup>51</sup> عدم عملها في الضمير: بأنها لا تدخل على المضمر، اكتفاء بـ"إلى"؛ لأن "إلى" أوسع تصرفًا؛ وأشد تمكناً، فناسب أن تدخل على آخر الأجزاء، وعلى وسطها، وتقوم مقام الفاعل؛ على أنها خاضعة على رأي المبرد في قول الشاعر<sup>52</sup>:

**وَأَكْفِيهِ مَا يَخْشَى وَأَعْطِيهِ سُؤْلَهُ وَالْحَقَهُ حَتَّاهُ بِالْقَوْمِ لَاحِقٌ.**

وخرجت في البيت بأنها ليست خاضعة، لكون وجود الرفع في لفظ "لاحق"، فهي ابتدائية. والتقدير: حتى هو.<sup>53</sup>، ويجوز الخفض على وضع ضمير الرفع موضع الخفض؛ لعلة تصريفية في نحو قولك: **"ضَرَبْتُ زَيْنَدًا حَتَّاهُ مَرْجُومًّا**". والمراد: "حتى هو مرجوم. فتحذف الواو من: "هو" وقبل "الهاء" ألف، كقول العرب: "حَتَّام عناؤك"؟، بمعنى: "متى عناؤك"؟ كقولهم: علام، وعَمَّ، وبم؟ يريدون: على ماذا؟ وعَمَّا، وبماذا؟<sup>54</sup> وخفضها للضمير في هذا الشاهد - عند البصريين - يعد ضرورة، «ومن أجاز أن تجر المضمر أدخلها على المضمرات المجرورات كلها، نحو: حتاي،

وحتاه، وحثاهم، وحثاكما، وحثاكم، وحثاهم، وحثانا، وحثاكن. ولا ينبغي القياس على "حثا" من هذا البيت، فيقال ذلك في سائر الضمائر».

2- معمولها: مفرد دال على الغاية، والتدرج: ومعنى الغاية : أن يكون مخوضها آخر، أو متصل بها، أو ملاقياً لآخره. والتدرج: أن يقع ما بعدها شيئاً فشيئاً، وينقضي ببطء، وحينئذٍ يلزم أن يكون ما بعدها يقع شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ الغاية.<sup>56</sup>

وأجاز أكثر النحاة أن يكون المخوض بـ"حتى" آخر جزء من أجزاء ما قبلها حقيقة نحو: "أَكْلُتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَسِهَا"<sup>57</sup>، فلا يجوز القول: "أَكْلُتُ السَّمَكَةَ حَتَّى نِصْفِهَا أَوْ ثُلُثِهَا" ، أو يكون متصلة بأخر أجزاء ما قبلها، نحو قوله تعالى: (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ )، أو تقديرًا: بأن يكون ملاقياً آخر أجزاء ما قبلها، نحو: "نِمْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ" ، و"صُمْتُ رَمَضَانَ حَتَّى الْفِطْرِ"<sup>58</sup>: «لأن الفعل المتعدد بها الغرض فيه أن ينقضي ما تعلق به شيئاً فشيئاً حتى يأتي عليه»، لكن السيرافي<sup>59</sup>، وغيره يشترطون أن يكون ما بعدها جزءاً من أجزاء ما قبلها، كقولهم: "أَكْلُتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَسِهَا" فلم يجيزوا خفض ما بعدها في قوله: "نِمْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ" ، و"صُمْتُ رَمَضَانَ حَتَّى الْفِطْرِ" ، كما لم يجيزوا نصبه<sup>60</sup>; لكن شرطهم هذا محظوظ بالشاهد القرآني المجمع عليه من النحاة الذي خفض فيه لفظ: "الْفَجْر" بـ"حتى" ، وهو متصل بأخر جزء مما قبلها في قوله تعالى: (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) [القدر: 5]<sup>61</sup>، وخالف ابن مالك<sup>62</sup> النحاة فأجاز إلا يكون ما بعدها آخر جزء مما قبلها، وجعله غير لازم، واستشهد بقول الشاعر:<sup>63</sup>

عَيَّثْ لَيْلَةً، فَمَا زِلْتُ حَتَّى  
نِصْفَهَا رَاجِيًّا، فَعُدْتُ يَوْسَا.

قال أبو حيان<sup>64</sup>: «ولا حجة في هذا البيت؛ لأنه لم يتقدم "حتى" يكون ما بعدها جزءاً منه، ولا ملاقياً لآخر جزء منه، فلو صرخ في الجملة بذكر الليلة فقال: "فما زلت راجياً وصلها تلك الليلة حتى نصفها، كان حجة». قال المرادي<sup>65</sup>: «لو قلت: سررت النهار حتى نصفه، لم يجز، ولو قلت: إلى نصفه لجاز، نص على ذلك الزمخشري<sup>66</sup>... ووافق المصنف في شرح الكافية،<sup>67</sup> وخالف في التسهيل، وشرحه، فلم يشترط في مجرور "حتى" كونه آخر جزء، ولا ملاقي آخر جزء، (واستدل بالبيت). وقد يخرج ما بعد "حتى" مع صلاحيته للدخول من ذلك، فتكون صالحة

للأقسام الثلاثة: الخفض على أنها للغاية، والنصب على أنها عاطفة، والرفع على الابتداء، من ذلك قول الشاعر:<sup>68</sup>

سَقَى الْحَيَا الْأَرْضَ حَتَّى أَمْكُنْ عُزِيزَتْ لَهُمْ فَلَرَأَلَ عَنْهَا الْخَيْرُ مَجْدُودًا.

ومما يختص به تالي الصريح جواز عطفه على ما قبله، نحو: ضَرَبَتُ الْفَوْمَ حَتَّى زَيْدًا، وجواز استئنافه، نحو: ضَرَبْتُهُمْ حَتَّى زَيْدٌ؛ فزيد: مبتدأ مذوف الخبر، ويروى بالأوجه الثلاثة قول الشاعر:<sup>69</sup>

عَمَمْتُهُمْ بِالنَّدَى حَتَّى عَوَاتِهِمْ فَكُنْتُ مَالِكَ ذِي عَيِّ وَذِي رَشَدٍ.

كما يروى بالثلاثة أوجه – أيضاً – قول الآخر:<sup>70</sup>

الْقَوْيَ الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخْفَفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلِهُ الْقَاهَا.

فيروى بخفض "نعله"، فهي حرف خفض على القول بأن النعل داخل مع ما ذكر قبله، وهو: "الزاد والصحيفة" في أن كلا منها متاع، وممتلك، فهي عند ابن مالك كبعض من كل، وعلى الرفع فهي ابتدائية، وعلى النصب فهي عاطفة.<sup>71</sup> المطلب الثاني – معمولها لفظ: "حين" مفرد، موقت، محدود، ومذاهب النهاة، والمفسرين في دخول معمولها حكم ما قبلها:

1- معمولها "الحين" المفرد، الموقت، المحدود: وهذا الشرط غريب صرخ به الرضي، قال:<sup>72</sup> «وينبغي أن يكون المجرور بها موقتاً، لأنه حدٌ، والتحديد بالمجهول لا يفيد، وهو قوله تعالى: (فَذَرْهُمْ فِي عَمَرَتِهِمْ حَتَّى حِينٍ) [المؤمنون: 54] بمعنى: المؤقت. أي: حين أخذهم».

ومن المفسرين من ذكر أقوالا لهم بأن "الحين" محدود، كما في قوله تعالى: (ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْأَيَّاتِ لَيَسْجُنُهُ حَتَّى حِينٍ) [يوسف: 35]، حيث ساق جملة من أقوال كثير من المفسرين الدالة على هذا التحديد منسوبة إلى قائلها، بأنه: إلى زمن انقطاع ما شاع من أمر يوسف مع النسوة، أو ثلاثة عشر سنة، أو الثنوي عشرة سنة، أو تسع سنين، أو سبع سنين، أو خمس سنين.<sup>73</sup> ، وهو مخالف لكثير من المفسرين

الذين يرون عدم اشتراط ذلك، حيث صرَح القرطبي بأنَّ الحين في قوله تعالى: (لَيُسْجِنُهُ حَتَّىٰ حِينٍ) [يوسف: 35] بأنه غير محدد عند غالب المفسرين، قال: <sup>74</sup> "إِلَى مُدَّةٍ غَيْرٌ مَعْلُومَةٍ، فَالْهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ"، ومخالف - أيضاً - لما عليه بعض النحاة الذين لا يرونَه محدوداً، حيث ذكر الفراء بأنَّ لفظَ: "حِينٍ" في قوله - تعالى - : (فَذَرْهُمْ فِي عُمَرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ) [المؤمنون: 54]، ليس حيناً موقتاً، قال: <sup>75</sup> «لم يُرَدْ بالحين حينٌ موقٌّثٌ، وهو في المعنى كقولك: دَعْهُ إِلَى يَوْمٍ، لم ترِدْ إِلَى يومٍ معلومٍ من ذي قبْلَة، ولا إِلَى مقدار يومٍ معلومٍ؛ إنما هي كقولك: إِلَى يَوْمٍ مَّا».

2 - مذاهب النحاة والمفسرين في معنويات "حتى" داخل في حكم ما قبلها، أو لا؟  
 اختلف النحاة في دخول الاسم المخوض بـ "حتى" في حكم ما قبلها أو لا؟  
 فمذهب المبرد، <sup>76</sup> وابن السراج، <sup>77</sup> والفارسي، <sup>78</sup> وأكثر المتأخرین: <sup>79</sup> إلى أنه داخل،  
 ولا يخرج إلا بقرينة، نحو قولهم: "إِنَّهُ لِيَصُومُ الْأَيَّامَ حَتَّىٰ يَوْمَ الْفُطُرِ" ، واتفقوا على  
 أنها إذا عطفت دخل ما بعدها في ما قبلها، فمن يقول في: "نِمْتُ اللَّيْلَ حَتَّى الصَّبَاحِ" :  
 فإنَّ الصَّبَاحَ لم ينْمِ فيه حتى يجيئ العطف؛ <sup>80</sup> «لأنَّهُم اتفقاً - فيما أعلم - [على] أنها لا  
 عطف إلا حيث تجر، ولا يلزمُه العكس، واتفقوا على أنه إذا لم يكن قبلها ما يعطَف  
 عليه لم يجز إلا الخفض، نحو: (إِذْ قِيلَ لَهُمْ تَمَّتُوا حَتَّىٰ حِينٍ)، <sup>81</sup> "وَأَقَامُوا حَتَّى  
 الصَّبَاحِ" ... "وَأَقَامَ حَتَّى سَاعَةٍ تَهَيَاً أَمْرَنَا" ». ويرى ابن مالك أنَّ ما بعدها محتمل  
 الدخول، وعده، ومثل له بقولهم: ضَرَبَتِ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدٌ، قال: <sup>82</sup> «فزيد جزء ما قبله،  
 وما قبله دليل جمع مصراح بذكره وهو مضروب، انتهى الضرب به. ويجوز أن يكون  
 غير مضروب؛ لكن انتهى الضرب عنده». وفصل قوم فقالوا: <sup>83</sup> «الجزء داخل في  
 حكم الكل، كما في العاطفة، والملافي غير داخل». وذهب آخرون إلى عدم دخول ما  
 بعدها فيما قبلها، كما ذهب غيرهم إلى جواز الأمرتين. <sup>84</sup>

وفي تفسير قوله - تعالى - : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ) [القدر: 5]، بخفض  
 (مَطْلَعِ) ودخول الفجر فيما قبل "حتى" جزم الزمخشري، بالدخول مطلقاً، سواء كان  
 جزءاً مما قبلها، أو ملافي آخر جزء منه، حملاً على العاطفة، وتبعه ابن الحاجب. <sup>85</sup>  
 وفي المسألة كلام طويل ملخصه: أنه يحتمل أن يكون داخلاً فيما قبلها، أو غير داخل،  
 فإذا قلت: ضَرَبَتِ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدٌ، فـ: "زيد" يجوز أن يكون مضروباً. أي: انتهى  
 الضرب به، ويجوز أن يكون غير مضروب. أي: انتهى الضرب عنده. <sup>86</sup> والأرجح أنه  
 يدخل؛ إن كان جزءاً مما قبلها، نحو: سِرْتُ هَذَا النَّهَارَ حَتَّى العَصْرِ، ومنه قوله:

أكلت السمكة حتى رأيها، وإن لم يكن جزءاً مما قبلها لم يدخل، نحو: قرأت الليلة حتى الصباح، قوله تعالى: (حتى يتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَيْضُونَ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ) [البقرة: 187]، فالصائم لا يباح له الأكل متى بدأ الفجر. وأما "حتى" التي للعطف، فلا يوجد خلاف في حكم وجوب دخول ما بعدها فيما قبلها.<sup>87</sup>

**المبحث الثالث – الدلالات المعنوية التي تكتسبها الجملة بـأعمالها كغائية:**  
إن لـ "حتى" الخافية ثلاثة معان: اثنان مشهوران، هما: انتهاء الغاية، والتعليق، والثالث: الاستثناء بمعنى: "إلا أنْ"، وهو أقلها رتبة، زاده ابن مالك في التسهيل<sup>88</sup>، وهو غريب! والمعنيان الآخرين مختصان بالأفعال.

#### المطلب الأول – الدلالة على الغاية مع المفوض:

المفرد، أو المصدر المسؤول من المضارع، أو من الماضي:

تأتي "حتى" لمعان، فهي تخفض المفرد الظاهر الصريح، فتكون بمعنى: "إلى"، معنى، وعملاً، كما تخفض المصدر المسؤول من الفعل المضارع المنصوب بـ "أنْ" المضمرة وجوباً، وتكون بمعنى: "إلى أنْ"؛ إن دلت على معنى الغاية، وهو المشهور، أو بمعنى: "كي" التعلييلية؛ إن كان ما قبلها سبباً فيما بعدها عند الجمهور، وهو أدنى شهرة،<sup>89</sup> وتخفض المصدر المسؤول من الفعل الماضي وـ "أنْ" المضمرة وجوباً، عند ابن مالك، ومن تبعه.

1- "الدلالة على انتهاء الغاية مع المفرد، الظاهر، الصريح": ف تكون بمعنى: "إلى"، وهي مع معمولها حرف خافض، شرط أن يكون مفرداً، لا جملة، فتأتي دالة على انتهاء الغاية، وعلامة كونها للغاية: أن يصلح وضع: "إلى" موضعها، والاسم المفرد الظاهر الصريح الذي تخفضه: قسمان:

الأول – أن يكون جزءاً من لفظ جمع صريح مذكور قبلها: نحو قوله تعالى: (سلام هي حتى مطلع الفجر) [القدر: 5]، ونحو قولك: **انتظر الضيف حتى زيد**، وضررت القوم حتى زيد. وعليه فإن زيداً جزء من الضيف، ومن القوم المذكور قبله انتهى به الضرب. قيل:<sup>90</sup> «وكان يعني ذكر ضرب القوم عن ذكره؛ لأنَّه من جملتهم؛ لكن قصد بذكره التنبية إلى: زيادة ضعف، أو قوة، أو تعظيم، أو تحفيز». ونحو قولك: **إنه ليتام الليل حتى الصباح**.

الثاني – أن يكون جزءاً من لفظ جمع غير مذكور صراحة قبله: نحو قوله تعالى: (ليسجئه حتى حين) [يوسف: 35]، وقوله تعالى: (فذرهم في عمرتهم حتى

حينٍ] [المؤمنون: 154]، قوله تعالى: (فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ) [الصافات: 174]، و(وَفِي ثَمُودَ إِذْ قِيلَ لَهُمْ تَمَتَّعُوا حَتَّىٰ حِينٍ) [الذاريات: 43]<sup>91</sup> «فإن ما قبله أحياناً مفهومه من مجرورها؛ لكنه غير مذكور قبلها».

2- أن تكون بمعنى: "إلى أن" مع "المضارع" المنصوب بـ "أن" المضمرة وجوباً: إذا ولـي "حتى" جملة فعلية فعلها مضارع منصوب بها، وكان ما بعدها يفيد انتهاء غاية ما قبلها، بمعنى: "إلى أن"، ولم يكن ما قبلها سبباً فيما بعدها، تعين خفض المصدر المؤول من الفعل المضارع المنصوب وجوباً بـ "أن" المضمرة بعدها، على أن يكون زمانه مستقبلاً فعلاً بالنسبة إلى زمن التكلم، نحو: صُمْ حَتَّىٰ تَغِيبَ الشَّمْسُ، ولا شك أن غياب الشمس يعد مستقبلاً فعلاً بالنسبة إلى زمن الكلام، وبالنسبة للصيام. وأما إن كان الزمن مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبلها فقط، فيجوز النصب، والرفع، كما في قوله تعالى: (وَزَلَّلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ) [البقرة: 214] بالنصب بـ "أن" مضمرةً، للفعل (يقول) المستقبلي زمانه بالنسبة إلى ما قبله؛ لأن الزلزال أسبق من قول الرسول، ووجه الرفع يرجع إلى عدم تقدير "أن"، فال فعل ليس مستقبلاً حقيقةً؛ لأنَّ قول الرسول ماض بالنسبة إلى زمن التكلم، فوق حكاية، والحكاية قول لأمر ماض، و"أن" لا تناسب إلا الاستقبال.<sup>92</sup>

ونحو قوله تعالى: (وَكُلُوا وَاشْرِبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ) [البقرة: 187]، قوله تعالى: (وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلْجَعَ الْجَمْلُ فِي سَمَاءِ الْخَيَاطِ) [الأعراف: 40]<sup>93</sup> ونحو قوله: أَخْرَ الْحَرْثَ حَتَّىٰ يَنْزَلَ الْغَيْثُ، وَأَقْوَمُ حَتَّىٰ يَظْهَرَ الْفَجْرُ،<sup>94</sup> بنصب المضارع في هذه الشواهد، والتقدير: وزلزلوا إلى أن يقول، وكلوا واشربوا إلى أن يتبيّن، ولا يدخلون الجنة إلى أن يلتج، وأخر الحرش إلى أن ينزل الغيث، وأقوم إلى أن يظهر الفجر؛ فإن كان ما قبلها سبباً فيما بعدها، احتمل أن يكون غاية، بمعنى: "إلى أن"، أو بمعنى: "كي"، نحو: سِرْتُ حَتَّىٰ أَدْخُلَ الْبَيْتَ، فتقدير الغاية: سِرْتُ إلى أن أدخل البيت، فسيري متواصل ينتهي بدخول البيت.<sup>95</sup>

3- أن تكون بمعنى: "إلى أن" مع الماضي المنصوب بـ "أن" المضمرة وجوباً: زاد ابن مالك:<sup>96</sup> أن يكون ما بعد "حتى" غاية لما قبلها، بمعنى: "إلى أن"، وذلك إذا ولـي "حتى" الفعل الماضي المنصوب بـ "أن" المضمرة وجوباً؛ إن كان ما بعدهما غاية لما قبلهما؛ فإن "حتى" تخفض المصدر المؤول من "أن" والفعل الماضي، من ذلك قوله تعالى: (حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا) [الأనعام: 148]، قوله تعالى: (حَتَّىٰ

عَفْوًا) [الأعراف: 95]، قوله: (حَتَّى جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ) [الحديد: 14]؛ أي: إلى أن ذاقوا، وإلى أن عفوا، وإلى أن جاء أمر الله، وحكي عن الأخفش<sup>97</sup> أنه زاد الماضي المصدر بـ"إذا"؛ إن كان ما بعدهما غالية لما قبلها في نحو قوله: (حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِ التَّمْلُ) [النمل: 18]. أي: إلى أن أتوا<sup>98</sup> وهو خلاف مذهب الزجاج<sup>99</sup> في جملة "حتى" المصدرة بالماضي في قوله تعالى: (حَتَّى عَفْوًا). وقال المرادي<sup>100</sup>: «خلافاً للزجاج؛ فإنه ذهب إلى أن "حتى" هذه جارة، والجملة في موضع جر بـ"حتى"، وهو ضعيف!».

وفي الدر المصنون في تفسير قوله تعالى: (حَتَّى عَفْوًا):<sup>101</sup> «حتى - هنا: غاية، وقدر مَنْ قَدَرَهَا بـ "إلى"؛ فإنما يريد تفسير المعنى، لا الإعراب؛ لأن "حتى" الخاضفة لا تبادر إلا المضارع المنصوب بإضمار "أن"؛ لأنها في التقدير داخلة على المصدر المنسوب منها ومن الفعل، وأمّا الماضي فلا يطرد حذف "أن" معه، فلا يُقدَّر معه أنها حرف جر داخلة على "أن" المصدرية. أي: حتى أن عفوا، وهذا الذي ينبغي أن يُحمل عليه قول أبي البقاء:<sup>102</sup> (حَتَّى عَفْوًا) : إلى أن عفوا». وجعل أبو حيان،<sup>103</sup> وابن هشام،<sup>104</sup> والجمهور<sup>105</sup> "حتى" في قوله تعالى: (حَتَّى عَفْوًا)، وقوله تعالى: (وَابْتَلُو الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ) المصدرة بـ"إذا" ابتدائيتان، دليلاً على خلاف قول ابن مالك، والأخفش في زعمهما: أنهم خافتستان، قال أبو حيان في الاعتراض على قول ابن مالك:<sup>106</sup> «وقد وهم في ذلك». وذكر السيوطي:<sup>107</sup> بأنه مخالف لما ذهب إليه ابن مالك، وكذلك الأخفش الأوسط بأنَّها: خافضة قبل "إذا" وأن، وهما في موضع خفض بها، وهي عند الجمهور ابتدائية، وموضع "إذا" نصب بشرطها، أو بجوابها.

**المطلب الثاني - أن تكون للتعليل، بمعنى: "كَيْ" ، أو بمعنى: "إِلَّا أَنْ" مع المضارع المنصوب:**

1- الدالة على التعليل، بمعنى: "كَيْ": تأتي بمعنى: "كَيْ" ، إن كان ما قبلها يقع سبباً فيما بعدها، فتكون حرف خفض، تخفض المصدر المسؤول من الفعل المضارع المنصوب بـ"أن" المصدرة وجوباً، كقوله تعالى: (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً) [البقرة: 193]، قوله تعالى: (وَلَنَبْلُونَكُمْ حَتَّى تَعْلَمُ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ) [محمد: 31]، قوله: "كَلَمْتُهُ حَتَّى يَأْمُرَ لِي بِشَيْءٍ" ، أو قوله: "أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ"؛ فإن المعنى على التعليل، بمعنى: "كَيْ". أي: وقاتلوكم كي لا

تكون فتنة، ولنبلونكم كي نعلم المجاهدين والصابرين، و: كلمته كي يأمر لي بشيء، وأسلمت كي أدخل الجنة.<sup>108</sup> ومن مجيء "حتى" بمعنى التعليل: الطلب إلى غير المسلم ليقال له: "أَسْلِمْ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ". أي: أسلم لأجل دخولها،<sup>109</sup> وفي قوله تعالى: (وَرُزْلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ) [البقرة: 214]، بنصب (يقول).

قال ابن عبيش:<sup>110</sup> «فالنصب على وجهين: وهو أن يكون القول غاية للزلزال، والمعنى: ورزلوا فإذا الرسول في حال قول، والأخر أن تكون: "حتى" بمعنى: "كَيْ"، فتكون الزلزلة علة لقوله، كأنه لما آلت إلى ذلك؛ صار كأنه علة له». وتقع "حتى" الخاضة محتملة لأحد المعنيين: التعليل: "كَيْ"، أو لانتهاء الغاية: "إلى أن"، وهو الغالب، كما في قوله تعالى: (فَقَاتُلُوا الَّتِي تَبَغِي حَتَّى تَنْفِئَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ) [الجراث: 6]، فالآية إما بمعنى: "كَيْ". أي: لأجل أن تقيء، أو: إلى أن تقيء.<sup>111</sup>

2- أن تكون للاستثناء، بمعنى: "إلا أن" مع المضارع المنصوب بـ"أن" المضمرة وجوبا: هذا المعنى زاده ابن مالك في شرح التسهيل<sup>112</sup> من معنى "حتى" الخاضة، فتؤدي فيه معنى: "إلا" في الاستثناء المنقطع، فتخفض المصدر المسؤول من الفعل المضارع المنصوب بـ"أن" المضمرة وجوبا، ويسبقهها نفي فيكون الجملة معها منفية، ويستمر النفي ماضيا حتى بعد وقوع ما بعده، وتكون بمعنى: "إلا أن"<sup>113</sup>؛ لكنها تختلف "الغائية" في أن معناها ينقضي دفعه واحدة؛ بينما "الغائية" ينقضي تدريجيا، شيئاً فشيئا، كما تختلف "التعليقية" في أن ما بعدها يكون جزءاً مما قبلها؛ بأن يكون آخر، أو متصلة بالآخر، أما "التعليقية" فيكون ما قبلها سبباً فيما بعدها، وإذا ثبت عدم صلاحية "حتى" الخاضة للمصدر المسؤول من الفعل المضارع وـ"أن" المضمرة وجوبا على سبيل القطع؛ لأحد المعنيين السابقين: الدلالة على انتهاء الغاية، ولا الدلالة على التعليل؛ فإن معناها الاستثناء، بمعنى: "إلا أن"<sup>114</sup>، غالباً ما يكون منقطعا، بمعنى: "لكن" التي تقيد الابتداء، والاستدراك معًا.

ومن أمثلة "حتى" التي بمعنى: "إلا": قوله: "لَا يَدْهُبْ دَمُ الْقَتْلَى هَذِهِ حَتَّى تَنْتَزَلُهُ الْحُكْمُوَةُ" ،<sup>115</sup> وقوله: <sup>116</sup> " لَا يَسْتَقِيمُ إِيمَانُ عَبْدٍ حَتَّى يَسْتَقِيمَ قَلْبُهُ، وَلَا يَسْتَقِيمُ قَلْبُهُ حَتَّى يَسْتَقِيمَ لِسَانُهُ، وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ رَجُلٌ لَا يَأْمُنُ جَارُهُ بَوَانِقَهُ".

وقول الشاعر:<sup>117</sup>

وَمَا السِّلَاحُ لِقَوْمٍ كُلُّ عَدَتِهِمْ      حَتَّى يَكُونُوا مِنَ الْأَخْلَاقِ فِي أَهْبِ.

ومعنى "حتى" في البيت: وما السلاح لقوم كل عدتهم إلا أن يكونوا من الأخلاق في تأهّب وجده؛ وإن كان معناها الاستثناء؛ فإنّها تعمل الخفض؛ وشأنها في الاستثناء، والخفض معاً كشأن "خلا، وعدا، وحاشا"، كحرروف للخفض، وحروف للاستثناء.<sup>118</sup> وزعم بعضهم<sup>119</sup> أن "حتى" تكون بمعنى: "إلا" الاستثنائية، وتبعهم ابن مالك،<sup>120</sup> في قول الشاعر:<sup>121</sup>

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةٌ حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدِيكَ قَلِيلٌ.

والمعنى عند القائلين به: إلا تجود، وهو استثناء مُنقطع؛<sup>122</sup> «لأن الجود في حالة فلة المال ليس من جنس المستثنى منه، وهو العطاء في حالة الكثرة»، لكن ناظر الجيش ضعف احتمال معنى : الاستثناء في البيت عند ابن مالك، فقال:<sup>123</sup> «وقد أغنانا ابنه عن الرد على أبيه في ذلك، فقال - (يعني بدر الدين):<sup>124</sup> وأرى أنك لو جعلت "إلى" أن "مكان "حتى"؛ لم يكن المعنى فاسدا. قال الشيخ: وإذا احتمل أن تكون "حتى" فيه للغاية، فلا دليل في البيت على أن "حتى" بمعنى: "إلا أن"»؛ أي : إلا أن تجود، والمعنى المقابل للجمهور: "كي تجود"، ورجح بعضهم<sup>125</sup> قول ابن مالك في هذا الشاهد، وجعله راجحاً على قول الجمهور.

وقد تدل على الاستثناء مع احتمال الدلالة على انتهاء الغاية، من ذلك قوله تعالى: (وما يعلم من أحد حتى يقول إنما حن فتنه فلا تكفر) [البقرة: 102]<sup>126</sup>، قوله تعالى - (لن تزالوا البر حتى تنفقو مما تحبون)؛ [آل عمران: 92].<sup>127</sup>

**الخاتمة:**

- على أقول أني بعد البحث والنقل والتعليق وقفت على النتائج الآتية:
- كثرة أوجه إعراب "حتى"، وتعدد معانيها، ولغاتها، وشروطها، فتعدد أوجه إعرابها: أحدث شكوى عند بعض المعربين، فهي:
  - حرف: للخفض، والابتداء، والنصب، وبمعنى: "الفاء"؛ إن كان زمن مصارعها المرفوع ماضيا.
  - تعدد لغاتها: فهي بالحاء "حتى" هو الأشهر، وبالعين "عَتَى" بالقلب، وهو الأقل، وبالإملاء في لغة سمعت: "حتي".
  - "حتى" عاملة، ولها معنوي معين:

1- تحديدها كعامل في مخوضها: معنى، أو لفظاً، أو لا لفظاً ولا معنى: هي الخاضطة بنفسها لفظاً، ومعنى، عند الجمهور، والخاضطة بنفسها، لفظاً، ومعنى؛ إن كان مخوضها مفرداً، وخاضطة نيابة عن "إلى"؛ إن كان مخوضها مصدرأ مؤولاً من المضارع المنصوب، عند الفراء، والخاضطة "إلى" المضمرة في الجملة لما بعدها، وليس "حتى" المذكورة في الجملة عند الكسائي، وهي حرف خفض؛ إن ولها مفرد، وحرف نصب؛ إن ولها مضارع منصوب عند الكوفيين.

## 2- تحديد نوع مخوضها:

- أجاز أن يكون مخوضها: أسماء، مفرداً، ظاهراً، صريحاً؛ عند الجمهور؛ خلافاً للkovيين، والمبرد، المجيزين أن يكون مجرورها ضميراً، وهو عند الجمهور ضرورة، شرط أن يكون دالاً على الغاية والتدرج؛ خلافاً لابن مالك، وغيره، المجيز أن يكون ما بعدها محتمل الدخول وعدمه، وكما اشترط الرضي، وبعض المفسرين أن يكون المخوض المفرد: حيناً محدداً؛ وليس مبهمماً؛ خلافاً للفراء، وأكثر النحوين، والمفسرين.

- ويجوز أيضاً أن يكون مخوضها: مصدرأ مؤولاً من الفعل المضارع المستقبل المنصوب بـ "أن" المضمرة وجوباً عند الجمهور.

- يجوز أن يكون مخوضها: مصدرأ مؤولاً من الفعل الماضي المنصوب بـ "أن" المضمرة. وجوز الأخفش الماضي المصدر بـ "إذا" الظرفية، وهو مخالف لم عليه جمهور النحوين، الذين يعدونه من قبل "حتى" الابتدائية عند ابن مالك، والعكري.

- تحديد دلالاتها: ودلالاتها متعددة، حيث تأتي على ثلاثة معانٍ:

- الدلالة على انتهاء الغاية بمعنى: "إلى" مع المفرد الظاهر الصريح، وبينها وبين "إلى" فروق.

- الدلالة على انتهاء الغاية، بمعنى: "إلى أن": مع المصدر المؤول بالمفرد من الفعل المضارع المنصوب، مالم يكن ما قبله سبباً فيما بعده.

- الدلالة على التعليل، بمعنى: "كَيْ": مع المصدر المؤول من الفعل المضارع المنصوب وـ "أن" المضمرة وجوباً؛ إن دلت على انتهاء الغاية، وكان ما بعدها سبباً فيما بعدها، والمعنيان يمثلان مذهب الجمهور.

- الدلالة على الاستثناء المنقطع: في الغالب بمعنى: "إلا أن" من المصدر المؤول بالمفرد مع الفعل المضارع المنصوب بـ "أن" المضمرة وجوباً، شرط عدم صلاحية المعنى على الغاية، ولا على التعليل، وهو ما ذهب إليه ابن هشام الخضراوي، وتبعه

ابن مالك، وغيره، والجمهور على أنها على أحد المعنيين السابقين: الغاية، أو التعليل.

### بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

## الهوامش:

<sup>1</sup> جاءت "حتى" خاضعة للفظ: "حين" النكرة في ست آيات: وهي: سورة يوسف من الآية: (35) والمؤمنون من الآيتين: (25، 55)، والصفات من الآيتين: (173، 177)، والنمازات من الآية: (43)، وجاءت خاضعة لمصدر ميمي، أو اسم زمان مشتق في موضع واحد من سورة القدر.

<sup>2</sup> انظر: المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل (229/3) ت: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، دار المدنى، جدة، ط1، 1400، 1405، وارتساف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسى (1756/4) ت: رجب، عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ، 1998م، وذكر: أن أبي زيد حكاه عن ابن مسعود.

<sup>3</sup> روی أن عمر -رضي الله عنه- سمع رجلاً يقرأ: (أَيْسِنْجُنْهُ عَتَّى حِينٍ) فسأل القارئ: من أقرأك هذه القراءة؟ أجاب: عبد الله بن مسعود. فكتب عمر إلى عبد الله بن مسعود -رضي الله عنهما- مبيناً أن القرآن نزل بلغة قريش، ونهى عن الإقراء بلغة هذيل، وختم بالسلام. انظر: الوقف والإبتداء في كتاب الله -عز وجل- لأبي جعفر المقرئ الضرير (69)، ت: أبو بشر محمد الزروق، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراجم، بي بي، ط1، 1423هـ، 2002، والحلة للقراء السبع، لأبي علي الفارسي(4)، ت: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، مراجعة: عبد العزيز رباح، وأخر، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط2، 1413هـ، 1993م.

<sup>4</sup> ذكر: احتمال أن يكون نهي عمر -رضي الله عنه- ليس على سبيل الالزام؛ وليس ما قرأ به ابن مسعود لا يجوز؛ لأن قراءته على وجه من الوجوه المنزلة مباحة وجائز عنده. انظر: الوقف والإبتداء، لأبي جعفر الضرير (69)، وتاح العروس من جواهر القاموس، للمرتضى الزبيدي (490/4)، ت: مجموعة من المحققين، دار الهدایة، 8 ذو الحجة، 1431هـ.

وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناصر الجيش (2986/6)، ت: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط1، 1428هـ.

<sup>5</sup> انظر: الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بن قاسم المرادي (558)، ت: د فخر الدين قباوة، وأخر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ، 1992م.

<sup>6</sup> الكليات معجم في المصطلحات والفرق اللغوية، لأبي البقاء الكفوبي (395)، ت: عدنان درويش وأخر، مؤسسة الرسالة، بيروت.

<sup>7</sup> معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة)، لأحمد رضا عضو المجمع العلمي العربي (22/2)، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1380هـ، 1377، وانظر: أدوات الإعراب، لظاهر شوكت البياتي (84/1)، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1425هـ، 2005م.

- 8 انظر: تاج العروس، للزبيدي (489/4).
- 9 شرح الأجرؤمية، لـ د. محمد حسن الحفظي (109/1)، نشر في 8 ذي الحجة، 1431هـ، [الكتاب مرقم آلياً، الشاملة].
- 10 انظر: شرح الأجرؤمية، لـ د. بن حسن الحفظي (109/1)، (109/1).
- 11 انظر: تاج العروس، للزبيدي (489/4).
- 12 انظر: لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري (24/2) حكاية عن الأزهر، (حتى)، دار صادر، بيروت، ط 3، 1414هـ.
- 13 انظر: تاج العروس، للمرتضى، الزبيدي (490/4)، (حتى)، حكاية عن الأزهر.
- 14 انظر: لسان العرب، لأبن منظور، دار صادر (24/2)، والكليات، للكفو (395).
- 15 انظر: الجنى الداني، للمرادي (542).
- 16 انظر: حروف المعاني والصفات، لأبي القاسم الزجاجي (64)، ت: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1984م.
- 17 انظر: الجنى الداني، للمرادي (542).
- 18 سيأتي بيانها عند الحديث عن الفارق بينها، وبين "إلى".
- 19 سيشار إليها لا حقا.
- 20 وذلك إذا وليتها الجملة الاسمية، أو الجملة الفعلية، وهي: إما مضارع مرفوع، وإما ماض، عند الجمهور.
- 21 هذا القسم أثبته الكوفيون، ويرون أن "حتى" هي ناصبة بنفسها للفعل المضارع، بدليل إظهار "أن" بعدها، وتكون توكيدا لها، وهذا يمنعه البصريون، ويخرجون الشواهد على أن الناصبة للفعل المضارع هي "أن" المضمرة. انظر: الجنى الداني، للمرادي (554).
- 22 في التذليل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسى (321/7)، ت: د. حسن هنداوي، دار الفلم، دمشق (من 1 إلى 5)، وباقى الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط 1، وفيه: «"حتى" يعني: "الفاء"، كما قدرها النحويون في قولهم: "سرث حتى أدخل المدينة" بمعنى: "أدخل" ، وقد يشير كونه قد وقع، قالوا: التقدير: سرث فدخلت المدينة كذلك حتى ... التي جاءت بعدها، إذا تقدر بـ "الفاء" ، ولا ينخرم منها موضع».
- 23 الصلاح: تاج اللغة، وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل الجوهرى (246/1) (حتى)، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4، 1407هـ، 1987م.
- 24 سورة الحجر، من الآية (54)، وقبلها: (قَالَ أَيْشَرَثُمُونِي عَلَى أَنْ مَسْتَنِي الْكَبِيرُ ) [و[النبا: 1].
- 25 انظر: مغني اللبيب عن كتب الأغاريب، لأبن هشام (166)، ت: د. مازن المبارك، وأخرون، دار الفكر، دمشق، ط 5، 1985م.
- 26 انظر: الكشاف، بحاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف)، لابن المنير الإسكندرى، وتحريف أحدايات الكشاف للإمام الزيلعى] عن حقائق غوامض التنزيل، لجار الله الزمخشري (62/4)، وشرح التسهيل (167/3)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 3، 1407هـ، مذيل؟
- 27 انظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي (474/9)، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 4، 1418هـ، 1997م، وفيه: «على أن المبرد تمسك به؛ على أن "حتى" تجر الضمير، وأجب الشارح المحقق بـ "إنه شاذ. والأحسن أن يقول: ضرورة؛ فإن لم يرد في كلام متثور».

- 28 انظر: تمهيد القواعد، لناظر الجيش (2990/6).

29 انظر: الجنى الداني، للمرادي (546)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجومع، للسيوطى (427/2)، ت: عبد الحميد هنداوى، المكتبة، التوفيقية، مصر.

30 انظر: الأسباب والنظائر في النحو، للسيوطى (446/2)، ت: عبد الإله نبهان، غازى مختار طليمات، وأخراً، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1407هـ، 1987م.

31 انظر: النحو الوافي، لعباس حسن (334/4)، دار المعارف، القاهرة، ط 15، وفي الهاشم: «يصح حذف ما دخلت عليه "حتى" مهما كان نوعها؛ بشرط إلا يكون اسماً صريحاً مجروراً بها، ومن الأمثلة قول الشاعر - وقد ذهب لزيارة شخص-: فَلَمَّا لَمْ أَجِدْكَ قَدْتُكَ تَفْسِي... رَجَعْتُ بِحَسْرَةٍ وَصَبَرْتُ حَتَّى... يربى: حتى يأذن الله، مثلاً».

32 انظر: الكتاب (231/4)، ت: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1408هـ، 1988م، وفيه: «ولا تقول: حتاب».

33 انظر: شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك (24/4)، ت: عبد الرحمن السيد، وأخر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط 1، 1410هـ، 1990م.

34 انظر: معاني القرآن، للفراء (137/1)، وتوجيهه للمنع، لابن الخباز (249)، ت: أ. د. فايز زكي، محمد ديباب، كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية، ط 2، 1428هـ، 2007م.

35 انظر: شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك (54/4)، وشرح الرضي الأستراباذى على كافية ابن الحاجب (273/4)، ت: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، 1395هـ، 1975م.

36 انظر: شرح الرضي (273/4)، والجنى الداني، للمرادي (542).

37 انظر: توضيح المقاصد والمساك بشرح أفنية ابن مالك، المرادي (12/3)، ت: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط 1، 1428هـ، 2008م، وشرح قواعد الإعراب ابن هشام، لمحمد مصطفى الڨوجوي (99/1)، ت: إسماعيل، مروءة، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، ط 1، 1416هـ، 1995م.

38 انظر: شرح أبيات سبيوه، يوسف أبي محمد السيرافي (3/210)، ت: محمد الريح هاشم، مراجعة: طه سعد، دار الجيل، ط 1، 1996م.

39 انظر: شرح قواعد الإعراب، للقوجوي (99/1).

40 انظر: موصل الطالب إلى قواعد الإعراب، لخالد الأزهري (106)، ت: عبد الكريم مجاهد، الرسالة، بيروت، ط 1، 1415هـ، 1996م.

41 انظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك، للنجار (288/2)، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1422هـ، 2001م.

42 انظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (252/7)، ت: هشام سمير البخاري، عالم الكتب، الرياض، 1423هـ، 2003م، وفيه تعرض لمعنى (عَفْوًا)، قال: «أي: كثروا؛ عن ابن عباس، وقال ابن زيد: كثرت أموالهم وأولادهم، وعفا: من الأضداد: عفا: كثُر. وعفًا: درس». وأنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوى (25/3)، ت: محمد المرعشلى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ط 1، 1418هـ، وفيه: «(حَتَّى عَفَوْا): كثروا عَدَدًا وَعَدَدًا، يقال: عفا النبات إذا كثر، ومنه: إعفاء اللَّحَى».

43 شرح التسهيل (3/166)، وانظر: توضيح المقاصد، للمرادي (1249/3).

- <sup>44</sup> وهو محبي الدين درويش في إعراب القرآن وبيانه (412/3)، دار الإرشاد للشذون الجامعية، دار البشارة، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط 4، 1415هـ.
- <sup>45</sup> انظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم، لمحمود صافي (15/9)، دار الرشيد، دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط 4، 1418هـ.
- <sup>46</sup> انظر: شرح قواعد الإعراب، لل媑وجي (105/1)، وحدد فيه المجوز، وهو: أبو البقاء العكري.
- <sup>47</sup> انظر: معنی اللبیب عن کتب الأغاریب، لابن هشام (166).
- <sup>48</sup> انظر: الكتاب (231/4)، وارتشاف، الضرب، لأبی حیان (1755، 1756/4)، وروح المعانی في تفسیر القرآن العظیم والسیع المثانی، للألوysi (248/5)، ت: علی عبد الباری عطیة، دار الكتب العلمیة، بيروت، ط 1، 1415هـ.
- <sup>49</sup> انظر: شرح الرضی (276/4)، وشرح قواعد الإعراب، لابن هشام (105/1).
- <sup>50</sup> البيت من الوافر، بلا نسبة في: شرح الرضی (277/4)، والجنس الدانی، للمرادي (544)، وهم الهرامع، للسيوطی (424/2)، وفيه: «قال أبو حیان: ومن أجاز جرها المضمر أدخلها على المضمرات المجرورة كلها، قال: ولا يُنْبِغِي القياس على: "حَتَّاكَ" في هذا البيت، فَيَقُولُ ذَلِكَ فِي سَائِرِ الضمائر. قال: وانتهاء الغایة في "حَتَّاكَ" هُنَّا. لا أفهمُ، ولا أدرِي مَا يَعْنِي هُنَّا بـ"حَتَّاكَ"، فَلَعَلَّ هَذَا الْبَيْتُ مَصْنُوعٌ اُنْتَهَى».
- <sup>51</sup> انظر: شرحه (2/276، 277).
- <sup>52</sup> البيت من الطويل، في شرح الرضی (276/4)، والإبانة في اللغة العربية، لسلمة الصخاري (396/2)، لسلمة العوتی الصخاری، ت: د. عبد الكريم خليفة، وأخرون، وزارة التراث القومي والتقاقة، مسقط، سلطنة عمان، ط 1، 1420هـ، 1999م.
- <sup>53</sup> انظر: خزانة الأدب، للبغدادي (9/472).
- <sup>54</sup> انظر: الإبانة في اللغة العربية، لسلمة الصخاري (2/396) وفيه يروى: وأكْفِيهِ مَا بِحَتَّىٰ وَأَعْطِيهِ سُؤْلَهُ ... وَالْحِقْهُ بِالْقَوْمِ حَتَّاهُ لَاجِحُ.
- <sup>55</sup> التذییل والتکمل، لأبی حیان (11/247).
- <sup>56</sup> انظر: الجنس الدانی، للمرادي (548).
- <sup>57</sup> في التفسیر الوسيط، لأبی الحسن الواحدی (284/3)، قامت لجنة علمية من الجامعة بسبکه ...، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط 1، 1430هـ، وفيه: «وأما قولهم: "أكلت السمسکة حتی رأسها، ورأسها، ورأسها، فإذا كسرت لم يدخل الرأس في الكل، لأن الأكل انتهى إليه، وهو بمعنى: "إلى"، وفي النصب، والرفع: الرأس مأكلٌ؛ لأن "حتى" أتبع الرأس السمسکة في النصب. وفي الرفع كان "حتى" بمعنى: الواو، ورأسها ابتداء، والخبر مضمرٌ فيه. وأما نصبهما للفعل، فقال الخليل، وسيبویه: الناصب للفعل بعد "حتى" "أن"؛ إلا أنها لا تظهر مع "حتى"، والدليل على أن "حتى" غير ناصبة بنفسها: أنها خافضة بالإجماع، قوله: (حتى مطلع الفجر)، ولا يعرف في العربية ما يعمل في اسم يعمل في فعلٍ، ولا ما يكون خافضاً».
- <sup>58</sup> شرح الرضی (274/4)، وانظر: المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري (380/1)، ت: د. علي أبو ملجم، مكتبة الهلال، بيروت، ط 1، 1993م.
- <sup>59</sup> انظر: شرح أبيات سيبويه (271/1).
- <sup>60</sup> انظر: شرح الرضی (274/4).

- <sup>61</sup> انظر: المصدر نفسه (274/4).
- <sup>62</sup> انظر: شرح التسهيل لابن مالك (168/3).
- <sup>63</sup> البيت من الخفيف، في مغني اللبيب، لابن هشام (16)، وهمع الهوامع، للسيوطى (424/2).
- <sup>64</sup> ارشاف الضرب (4/1755)، وانظر: الجنى الدانى، للمرادى (544، 545).
- <sup>65</sup> توضيح المقاصد، للمرادى (2/752).
- <sup>66</sup> انظر: الكشاف، للزمخشري (359/4)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.
- <sup>67</sup> انظر: شرح الكافية الشافية (789/2)، ت: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط1، 1402هـ، 1982م.
- <sup>68</sup> البيت من البسيط، في شرح الأشموني على ألفية بن مالك، لعلي بن محمد (214/2)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ، 1998م، ومغني اللبيب، لابن هشام (7)، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش (2985/6) والحياة: المطر.
- <sup>69</sup> البيت من البسيط، في شرح التسهيل، لابن مالك (167/3)، والجنى الدانى، للمرادى (553/1)، ومغني اللبيب، لابن هشام (175/1).
- <sup>70</sup> البيت من الكامل، لابن مروان النحوي، في الكتاب، لسيوطى (97/1)، وقيل: للمتنمى فى هامش تمهيد القواعد، لناظر الجيش (2985/6)، وبالنسبة فى الأصول فى النحو، لابن السراج (425/1)، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3.
- <sup>71</sup> انظر: شرح التسهيل، لابن مالك (167/3)، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش (2990/6).
- <sup>72</sup> شرح الرضي (273/4).
- <sup>73</sup> منهم: القرطبي، انظر: الجامع لأحكام القرآن (187/9)، وفتح القدير، للشوكانى (31/3)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ.
- <sup>74</sup> الجامع لأحكام القرآن (9/186، 187)، وانظر: جامع البيان فى تأويل القرآن، للطبرى (94/16)، ت: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ، 2000م، وفيه: «وقيل: إن "الحين" فى هذا الموضع: معنى به سبع سنين».
- <sup>75</sup> معاني القرآن (234/2)، ت: أحمد يوسف النجاتى، وأخرون، دار المصرية، القاهرة، ط1.
- <sup>76</sup> انظر: المقتضب (42/2)، ت: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
- <sup>77</sup> انظر: الأصول (424/1) ما بعدها.
- <sup>78</sup> انظر: الإيضاح العضدي، أبي علي (257)، ت: د. حسن شاذلى فرهود، ط1، 1389هـ، 1969م، وتوجيه اللمع، لابن البارز (244).
- <sup>79</sup> انظر: الجنى الدانى (545).
- <sup>80</sup> تمهيد القواعد، لناظر الجيش (29/6)، (88).
- <sup>81</sup> الذاريات، من الآية: (43)، وأولها: (وفي نَمُوذِ إِذْ قِيلَ لَهُمْ تَمَّنَّوْا حَتَّى حَيْنٍ).
- <sup>82</sup> شرح التسهيل (166/3)، وانظر: الجنى الدانى (545).
- <sup>83</sup> وهم عبد القاهر، والرماني، والأندلسى، وغيرهم، انظر: شرح الرضي على الكافية (274/4).
- <sup>84</sup> انظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لخالد الأزهري (104، 105).
- <sup>85</sup> انظر: المفصل (380/1)، وشرح الرضي (274/4).

- <sup>86</sup> انظر: شرح المفصل، لابن يعيش (245/4)، ت: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط١، 1422هـ، 2001م.
- <sup>87</sup> انظر: جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاياني (175/3)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط 28، 1414هـ، 1993م.
- <sup>88</sup> انظره: (3/166)، وانظر: مغني اللبيب، لابن هشام (166).
- <sup>89</sup> انظر: الجنى الداني، للمرادي (554).
- <sup>90</sup> تمهيد القواعد، لنظر الجيش (6/2984).
- <sup>91</sup> المصدر نفسه (6/2984).
- <sup>92</sup> انظر: جامع الدروس العربية، للغلاياني (181/2).
- <sup>93</sup> هذه الآية تدل على استحالة دخول المكثفين والمستكثرين الجنة؛ إلا إذا دخل الجمل من الإبل في ثقب إبرة المخيط، وهو لن يدخل، فـ"حتى" بهذا المعنى قد تقيد معنى: "إلا أن" الاستثنائية، وكذلك قوله تعالى: (لَن تَنْلُوا الْرَّحْمَةَ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تَحْبُّونَ) [آل عمران: 92].
- <sup>94</sup> في جامع الدروس العربية، للغلاياني (181/2): «فَإِنْ أَرِيدَ بِال فعل مَعْنَى الْحَالِ، فَلَا تُقْدِرُ "أَنْ" بِلْ يُرْفَعُ الْفَعْلُ بَعْدَهَا قَطْعاً؛ لَأَنَّهَا مَوْضِعَةٌ لِلِّاسْتِقْبَالِ، نَحْوَ "تَأْمُوا حَتَّى مَا يَسْتَيْقِظُونَ"؛ ... وَتَكُونُ "حَتَّى" حِينَذِ حِرْفُ ابْتِداءٍ، وَالْفَعْلُ بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ؛ لِلتَّجَرُّدِ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ، وَ"حَتَّى" الْابْتِدائِيَّةُ: حِرْفٌ ثُبَّتَ بِهِ الْجُمْلَ، وَالْجَمْلَةُ بَعْدَهَا مُتَسَائِفَةٌ، لَا مَحْلٌ لَّهَا مِنَ الْإِعْرَابِ».
- <sup>95</sup> انظر: شرح التسهيل (3/166).
- <sup>96</sup> انظر: شرح التسهيل (3/166).
- <sup>97</sup> انظر: همع الهوامع، للسيوطى (2/427).
- <sup>98</sup> انظر: التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكברי (1/584)، ت: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشريكاه.
- <sup>99</sup> انظر: معاني القرآن وإعرابه (2/359)، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، 1408هـ، 1988م.
- <sup>100</sup> الجنى الداني (552)، وفيه عقبه: «قال ابن الخباز: لأنَّه يفضي إلى تعليق حرف الجر عن العمل، وذلك غير معروف».
- <sup>101</sup> في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (5/388)، ت: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- <sup>102</sup> انظر: التبيان في إعراب القرآن (1/584).
- <sup>103</sup> انظر: التذليل والتكميل (11/252).
- <sup>104</sup> انظر: مغني اللبيب (174).
- <sup>105</sup> انظر: الجنى الداني، للمرادي (543).
- <sup>106</sup> انظر: التذليل والتكميل (11/251)، وروح المعاني، للألوسي (5/11)، وفيه: «وَأَمَّا زَعْمُ ابْنِ مَالِكِ أَنَّهَا جَارَةٌ غَائِيَةٌ وَ"أَنْ" مَضْمُرَةٌ بَعْدَهَا عَلَى تَأْوِيلِ الْمَصْدُرِ فَغَلَطَهُ فِيهِ أَبُو حِيَانُ، وَتَبَعَهُ ابْنُ هَشَامُ، فَقَالَ: "لَا أَعْرِفُ لَهُ فِي ذَلِكَ سَلْفًا، وَفِيهِ تَكْلِفٌ إِضْمَارٌ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ».
- <sup>107</sup> انظر: همع الهوامع (2/427).

- <sup>108</sup> انظر: شرح التسهيل (273/4)، والمقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي (38/6)، ت: مجموعة محققين: معهد البحث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط 1، 1428هـ، 2007م، أدوات الإعراب، لظاهر البياتي (86).
- <sup>109</sup> انظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للأزهري (106).
- <sup>110</sup> شرح الرضي (247/4).
- <sup>111</sup> انظر: مغني اللبيب، لابن هشام (169).
- <sup>112</sup> انظره: (24/4).
- <sup>113</sup> تكون بمعنى: "إلا" وحدها، وإظهار "أن" معها مجرد التقدير والإيضاح؛ لأنَّ "أنْ" مضمرة وجوباً مع المضارع.
- <sup>114</sup> انظر: النحو الوافي، لعباس حسن (336/4).
- <sup>115</sup> انظر: النحو الوافي، لعباس حسن (285/2، 485).
- <sup>116</sup> الحديث مروي عن أنس بن مالكٍ - رضي الله عنه. عن النبي ﷺ - سلم رواه أحْمَدُ عَنْهُ، وَفِي إِسْنَادِهِ عَلَيْهِ بْنُ مَسْعَدَةَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، فِي مُسْنَدِ مُخْرَجَا، (343/20)، بَابٌ: مُسْنَد أَنْسَ بْنَ مَالِكَ - رضي الله عنه - بِرَقْمِ: (13048)، ت: شعيب الأرنؤوط، إشراف: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1421هـ.
- <sup>117</sup> البيت من البسيط، لشوقى في النحو الوافي، لعباس حسن (336/4)، وضياء السالك إلى أوضاع المسالك، للنجار (60/4).
- <sup>118</sup> انظر: النحو الوافي، لعباس حسن (336/4).
- <sup>119</sup> كابن هشام الخضراوي. انظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للأزهري (107)، والجني الداني، للمرادي (555).
- <sup>120</sup> انظر: شرح التسهيل، لابن مالك (24/4).
- <sup>121</sup> البيت من الكامل، للمقفع الكلدي في شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي (1156/1، 1217)، ت: غريد الشيخ، وإبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1424هـ، 2003م، وتمهيد القواعد، لناصر الجيش (4172/8)، وأراد بالفضول: المال الزائد، والسماحة: الجود. انظر: خزانة الأدب، للبغدادي (370/3).
- <sup>122</sup> موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لخالد الأزهري (106).
- <sup>123</sup> تمهيد القواعد، لناصر الجيش (4177/8)، وانظر: شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي (100/3)، ت: عبد العزيز رباح، وأخر، دار المأمون للتراث، بيروت، ط 2: (ج 1، 4)، ط 1: (ج 5، 8)، عدة سنوات: 1414هـ، 1393هـ.
- <sup>124</sup> انظر: العدة في إعراب العمدة (60، 61، 206/1)، بدر الدين، ت: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، دار الإمام البخاري، الدوحة، ط 1، (بلا).
- <sup>125</sup> وهما: الدماميني، والشمني، وفيه نقل عنهما: «وتحتمل الغائية احتمالاً مرجحاً، بأن يكون المغنى: أنَّ انتقاءَ كون عطائكَ معدوداً من السماحة ممتدًا إلى زمن عطائكَ في حال قلة مالك، فإذا أُعطيت في تلك الحالة ثبت سماحتك، انتهى». موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لخالد الأزهري (107).
- <sup>126</sup> انظر: أدوات الإعراب (86).
- <sup>127</sup> انظر: البرهان في علوم القرآن، للزرκشي (273/4)، وفيه: «والظاهر أنها لغاية».